**اللقب : بن رمضان**

**الرتبة العلمية : أستاذة مساعدة صنف-أ-**

**الجامعة: المركز الجامعي عباس لغرور خنشلة**

**البريد الإلكتروني :** [samia1975@gmail.com](mailto:samia1975@gmail.com)

الملخص:

تهدف ورقة هذه الدراسة إلى معرفة أن الشباب الجزائري البطال يعيش إشكالية مصدرها الإدماج المهني، وهذه الأخيرة مرجعها إشكالية المجتمع والتي مردها نقص في التنمية داخل المجتمع، كما تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على واقع عملية الإدماج المهني من خلال القدرة والفعالية التي تكتسبها المؤسسات والوكالات في حل مشكلة البطالة، وهذا وفق المتغيرات الفاعلة في مسار التنمية المستدامة وكذا التحديات المستقبلية التي تواجهها التنمية في تحقيق الإدماج المهني.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تتمحور حول اقتراح بعض آليات الإدماج المهني واقتراحات للعمل والتخطيط الذي تشرف عليه بعض المؤسسات والهيئات من خلال البرامج والوكالات والمؤسسات الاقتصادية الصناعية التي تكفل للشباب إمكانية الإدماج المهني وكذا التكيف مع الواقع الجديد في ظل تحقيق التنمية المستدامة التي تتعامل مع النشاطات الاقتصادية وترمي لزيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحقيق التشغيل الكامل.

Résumé:   
        L'objectif de ce document présente étude est de découvrir que la vie des jeunes algériens ralenti source problématique de l'insertion professionnelle, le point de référence ce dernier dans le problème de la société, qui sont causées par un manque de développement au sein de la communauté, et vise à faire la lumière sur la réalité de l'intégration professionnelle grâce à la capacité et l'efficacité acquise par les institutions et organismes à résoudre le problème chômage, et les acteurs en fonction des variables dans la voie du développement durable, ainsi que les défis futurs auxquels font face le développement dans la réalisation de l'intégration professionnelle.   
        L'étude a conclu un certain nombre de résultats centrés sur une proposition de certains des mécanismes d'intégration de la formation professionnelle et de propositions pour la planification de l'action, supervisé par certaines des institutions et organes à travers les programmes et organismes, et institutions économiques des industriels d'assurer aux jeunes la possibilité d'intégration professionnelle, ainsi que s'adapter aux nouvelles réalités à la lumière du développement durable qui porte sur les activités économique et visait à accroître la croissance économique et l'emploi et à atteindre le plein emploi.

**الكلمات المفتاحية: ( التنمية المستدامة، الشباب، الإدماج المهني).**

**مقدمة:**

نتيجة للظروف الاقتصادية والمالية التي مرت بها المؤسسات الجزائرية كان مفروض عليها أن تندمج في النظام الاقتصادي العالمي. لذلك قامت بإعادة هيكلة مؤسساتها واعتمدت تكنولوجيا حديثة ومتطورة حلت مكان اليد العاملة مما نجم عنها فقدان العديد من العمال لوظائفهم خصوصا في الصناعات التحويلية باعتبارها الأكثر عرضة للمنافسة في ظل اتفاقيات "الجات". حيث كانت نسبة البطالة ما بين 1987ـ1994 حوالي (1.2 إلى 1.7 مليون)، قبل أن تزداد بمقدار الضعف بين سنوات 1994ـ1999 لتصبح ظاهرة بنيوية، بحيث فقدت حوالي 40 بالمائة من العائلات الجزائرية مصادر رزقها ووضعتها على عتبة الفقر.

وفي ظل اقتصاد السوق وتوسع الاستثمارات وتطور المنافسة الاقتصادية بين المؤسسات أصبح من الضروري إدخال تغييرات تنموية عليها والبحث عن الوسائل الملائمة في إنشاء آليات جديدة لإدماج فئة الشباب وتجسيد برامج إصلاحية واسعة. من أجل خلق فرص عمل تستوعب العمالة الجديدة التي أضحت مسألة تكيفها مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية من أهم ما يثير قلق علماء الاجتماع والاقتصاد.

حيث يعتبر موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الهامة التي حظيت باهتمام واسع من طرف الباحثين للتأثير الذي تسببه في الأدوار والوظائف الفعالة في جميع المجالات داخل المجتمع، غير أن هذا التأثير يمس جميع فئات المجتمع، وأهمها فئة الشباب التي تعتبر حقيقة اجتماعية بالأساس تعمل على بناء المجتمع.

مما يلزم الشباب محاولة التكيف مع هذه التغيرات لمواجهة التحديات التي تواجهه ومن أهمها البطالة فالشباب يتطلعون إلى من يوفر لهم الأجواء المناسبة لإظهار إبداعاتهم.

وعليه تأتي هذه المداخلة لمحاولة تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الجزائر وعلاقتها بتحقيق آليات الإدماج المهني وذلك من خلال رفع كل التحديات المستقبلية – القضاء على الفقر وزيادة مناصب العمل- في مجال العمل. وهذا من خلال دراسة ميدانية تم تطبيقها في المنطقة الصناعية بمدينة باتنة،

**مشكلة الدراسة**

إن إشكالية الإدماج المهني للشباب الجزائري في سوق العمل له انعكاسات على أنماط السلوك المختلفة الاجتماعية والأخلاقية والسياسية، نظرا لارتباطها بسلم القيم الاجتماعية، وبمسائل تتعدى البرامج التقليدية في التنمية الاقتصادية ولذلك توجب الأخذ بعين الاعتبار بمنهج علمي في تحليل واقع الشباب ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة.

وعليه، فإن هذه الدراسة جاءت لتلقي الضوء على مسألة تثار بصورة دائمة أو دورية لها علاقة بالشباب وهي ظاهرة " الإدماج المهني" كظاهرة اجتماعية تعد من الإشكالات الاجتماعية التي تتطلب مواجهة واقعية من طرف الدولة بكل آلياتها وبرامجها من أجل التقليل من البطالة في ظل القوانين التشريعية التي تنص على إدماج هذه الفئة من المجتمع في سوق العمل، والرغبة في أخذ مكانة في المجتمع كراشدين مسؤولين، قد يسهل لهم السياق الاجتماعي الارتباط السوي بالمجتمع وتفاعله مع المؤسسات الاجتماعية الأساسية، فهذا الطرح يفرض على الدارس أن يبحث عن تحليل اجتماعي واقعي لمن نطلق عليهم اصطلاح الشباب البطال.

ومن أجل البحث في إشكالية الإدماج المهني التي تعد أحدى إشكاليات الشباب الجزائري في ظل التنمية المستدامة فإننا ننطلق في دراستنا من السؤال الجوهري الآتي: **إلى أي مدي يمكن أن تتحقق عملية الإدماج المهني للشباب البطال في ظل التنمية المستدامة؟** وهذا السؤال يمكن أن تتفرع منه عدة أسئلة فرعية أهمها:

- ما هو مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها؟

- ما هو واقع الإدماج المهني للشباب البطال في ظل الآليات المعتمدة في الاندماج المهني؟

- وما هي إستراتيجية التنمية المستدامة في تحقيق الإدماج المهني في ظل التحديات المستقبلية ؟

**أهـداف الدراسـة**

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إبراز أهداف التنمية المستدامة القوة الفعالة التي تسير باقي الموارد الداخلية في المجتمع.

- تحديد الآليات والبرامج المتبعة لتحقيق عملية الإدماج المهني للشباب الجزائري.

- إبراز التحديات المستقبلية التي تواجه التنمية المستدامة في تحقيق الإدماج المهني للبطالين.

**فرضيــات الدراسـة:**

#### الفرضية العامـة: إلى أي مدي يمكن أن تتحقق عملية الإدماج المهني للشباب البطال في ظل إستراتيجية التنمية المستدامة؟

**الفرضيات الفرعية:**

**1**- انخفاض المستوى التعليمي عند الشباب سبب في عدم إدماجهم في سوق العمل الجديد

2- إستراتيجية التنمية المستدامة هي السبيل الحقيقي لإدماج الشباب البطال.

3- تزيد مواقع العمل الجديدة من إستراتيجية تحسين كفاءة الشباب.

**المنهج المستخدم وعينة الدراسة**

لتجسيد الأهداف السالفة الذكر اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، باعتباره يتلاءم مع موضوع الدراسة، كما تم استخدام بعض الأدوات الإحصائية مثل: معامل التوافق لدراسة مدى استعداد المؤسسات في إدماج الشباب في مجال العمل. وأيضا تمت الاستعانة بالمصادر الميدانية المتمثلة في: الاستبيان. والمصادر العلمية الرسمية المتمثلة في: مختلف القوانين والتشريعات والإحصائيات التي تتعلق بالموضوع لاسيما قوانين الإدماج وبرامج تأهيل الشباب. وأيضا الاعتماد على الكتب العلمية الأكاديمية في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد المتخصصة في الشباب والعمل. أما بالنسبة لعينة الدراسة فتجب الإشارة أنه تم استخدام أسلوب المسح الاجتماعي وتحديدا " المسح بالعينة "- باعتبار أن المسح الاجتماعي يعتبر من نماذج الدراسات الوصفية - وحدد حجم العينة ب(مؤسستين) من مجتمع البحث، حيث تشتمل هذه المؤسستين على (100 شاب مدمجا) في مناصب مختلفة. وتم توزيع عليهم الاستبيان الذي يضم(60سؤالا).

**المعالجة الإحصائية:**

تم استخدام المعالجة الإحصائية في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، حيث تم استخدام معامل التوافق وهذا حسب طبيعة الموضوع، ولأن معامل التوافق يستخدم لقياس الارتباط بين ظاهرتين وصفيتين تعرض بياناتهما في جداول مزدوجة تحتوى على أكثر من 4 خلايا. يطلق عليها "جداول التوافق ".

**الإطار النظري للدراسة:** ويضم المحاور التالية:

**أولا- التنمية المستدامة ( المفهوم، الأهداف، الأبعاد،).**

**ثانيا- واقع الإدماج المهني للشباب البطال( المفهوم، الأشكال، والمظاهر، وكالات الإدماج المهني).**

**ثالثا- إستراتيجية التنمية المستدامة في تحقيق الإدماج المهني في ظل التحديات المستقبلية.**

**رابع- نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.**

**خاتمة**

**أولا - التنمية المستدامة (المفهوم، الأهداف، الأبعاد):**

**1-تعريف التنمية المستدامة :**

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند التعرض لمفهم التنمية هو تباين التفسيرات التي قدمها علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد لهذا المفهوم، ويدفعنا هذا الموقف إلى عرض هذا المفهوم والتفسيرات المتباينة المرتبطة به كمقدمة لفتح الطريق أمام فهم هذه الظاهرة الجديرة بالبحث والتقصي. ويشتق لفظ "التنمية" من "نمـّى" بمعنى الزيادة والانتشار 1. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا.

وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية 2، وقد ارتبط هذا المفهوم في البداية بفكرة التطور التي أسهمت في تقديم نظريات اجتماعية وتفسيرات لكيفية تطوير المجتمعات المتخلفة، وذلك من خلال حصرها في نطاق التنمية على التطابق مع نمط معين من التطور 3 ويرجع الفضل إلى هربرت سبنسر في انتشار كلمة التطور والتي تتلخص في أن المجتمع الإنساني كائن حي ينمو، ويتطور وينتقل من حالة التجانس إلى حـالة اللاتجانس، نفس الذي ينطبق على المجتمع عندما تستقر الحياة فيه. الاجتماعية والاقتصادية .

وأما بالنسبة لعلماء الاقتصاد فقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

وأما فيما يخص مفهوم التنمية المستدامة فإننا نجد من أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في تقرير بروندتلاند (نشر من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"4. حيثاكتسب تعريف هيئة براند تلاند للتنمية المستدامة شهرة دولية منذ بداية الحوار حول ذلك المفهوم, حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة المعروف بعنوان مستقبلنا المشترك في عام 1978 محاولة لتعريف التنمية المستدامة بأنها عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبياً في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم.

كما تعرف كذلك على أنها "تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى"5. وأيضا تعرف بأنها "محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد"6.

**2-أهداف التنمية المستدامة:‏**

عملية التنمية عملية تاريخية ودينامية، تفرض التغيير على كل عناصر المجتمع, وتقييم عملية تقدم التنمية في أي دولة, مهمة معقدة في جميع المجالات، وبخاصة في مجال التنمية الاقتصادية، ولذلك لابد من تحديد الأهداف التي تتطلبها عملية التنمية المستدامة ومن أهمها 7:‏

2-1- المساواة الاجتماعية :تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة. وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات. وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم. ومن القضايا المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص بين الأجيال.   
2-2- الصحة العامة : هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة. ومنه فمن بعض أهداف التنمية المستدامة هي الصحة وتتضمن تحقيق احتياجات الرعاية الصحية خاصة في المناطق الريفية، والسيطرة على الأمراض المعدية. أما مؤشرات الصحة فهي: حالة التغذية، الوفاة، الرعاية الصحية.  
2-3- التعليم :يعتبر التعليم، متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم التركيز عليه لأنه من أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة. وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وتوجيهه نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة. وقد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في التعليم وفي تدريب سكانها على المعلومات الحديثة. أما مؤشرات التعليم فهي مستوى التعليم، ومحو الأمية.

2-4-الشغل: توفير فرص أكثر للعمالة وتقليص حجم البطالة المقنعة أو الظاهرة، وتوظيف القسم الأعظم من الموارد البشرية 8. ولهذا الأمر أهمية اجتماعية وإنسانية, والسبب في ذلك يعود إلى القوة الشرائية التي تستطيع العمالة وضعها بين أيدي السكان.‏

**3- أبعاد للتنمية المستدامة:**

إن للتنمية المستدامة أبعاد مختلفة ومتشابكة بعضها البعض ولكن نحاول هنا حصر أهم ثلاث أبعاد متكاملة ومترابطة والتي يجب التركيز عليها وإعطائها نفس الأهمية والتحليل وهي كالتالي:

3-1- **البعد البيئي**:

يمثل البعد البيئي أهم الأبعاد التي ترتكز عليهم التنمية المستدامة لأن هذا البعد البيئي يمثل نقطة الصدارة في سلم الاهتمامات القومية ولذلك يقع على الحكومة والأفراد الحفاظ عليه والعمل على تطويره وتحسينه حتى تكون قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية وعلى إتاحة الفرصة لحياة أفضل للأجيال الجديدة ولكن يمكن القول بأنه يتوقف تحقيق التنمية المستدامة أو البيئة على أمرين أساسيين هما:

**\* السكان:**  يمكن النظر إلى أن هدف التنمية المستدامة هو إدراك خطر المشكلات البيئية ويقصد بها الأضرار التي تلحق بالبيئة حيث يعد أكبر مسبب لهذه الأضرار هو الزيادة الهائلة في عدد السكان بالدرجة الأولي. لأنه من المعروف أن زيادة عدد السكان على نحو مستمر بدرجة تؤدي إلى الضغط على الموارد الطبيعية مما يقضي في النهاية إلى إزاحة مواردها. الأمر الذي يؤدي لارتفاع معدلات الفقر والى البطالة بأنواعها المختلفة. ومن ثم تعمل إستراتيجية التنمية المستدامة إلى مواجهة هذه المشكلات وهذا ما يدفعها لمعرفة كل ما يحدث بداخل البيئة لممارسة أنشطة التنمية بها.

**\* التكنولوجيا:** حيث تعرف التكنولوجيا على أنها مجموعة من المعارف والمهارات والأدوات والمعدات التي تمكن المجتمع من إنتاج السلع والخدمات. ويمكن القول أن التكنولوجيا هي حجر الزاوية في جهود التنمية خاصة الصناعية لما تحتاج هذه الأخيرة إلى آلات ومعدات تستعملها المؤسسات لأنها مورد قادر على خلق الثروة، وهي وسيلة تتيح لمن يملكونها ممارسة السيطرة الاجتماعية والاقتصادية من أجل التجديد والمنافسة الناجحة خاصة داخل الأسواق لحدوث نمو لتلك المشاريع 9. من هنا تأتي أهمية اختيار التكنولوجيا المناسبة لتلك المشاريع وحسب قدراتها المتاحة، وتطوير تكنولوجية ملائمة لها تتلاءم وطبيعتها وإمكانياتها الحالية، ونخلص أن إستراتيجية التنمية الصناعية تهدف إلى جعل التكنولوجيا تأخذ بعين الاعتبار الأهداف القريبة والبعيدة للتنمية الاقتصادية هذه من ناحية،والموارد المتاحة من ناحية أخرى خاصة ب الصناعة 10

**3-2- البعد الاقتصادي:**

تطلب عملية التنمية الاقتصادية استخدام المزيد من الموارد وعلى أساسها يتحدد تأثير التنمية الاقتصادية على البيئة من حيث تدهورها أو تلوثها. وعلى صانعي القرار في الدول اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية التي من شأنها تحقيق السلامة البيئية ومثال على ذلك وضع ضرائب على التلوث البيئي وهذا ما سيساعد على تشجيع التخطيط الجيد والشامل للموارد على المدى الطويل وتقسيمها بطريقة عادلة لضمان استدامة الدخل والعدالة بين الأفراد .**[[1]](#footnote-2)**وعليه تتطلب عمليات التنمية الاقتصادية استخدام المزيد من الموارد الطبيعية والبشرية لما لها من تأثير على المشاريع في النمو والتطور وزيادة الإنتاج، وتحقيق أقصي حد من الرفاهية من جراء الأنشطة الاقتصادية مع المحافظة على الموارد الاقتصادية على مر الزمن لضمان استدامة استغلالها وضمانا لتحقيق التنمية الاقتصادية عامة 11.

3-4- **البعد الاجتماعي:**

يعكس بصفة خاصة البعد الاجتماعي الواسع لعملية التنمية باعتبارها عملية تغيير وإعادة بناء شامل للنظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة.وإن غياب الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية في إستراتيجية التنمية المطبقة في الدول كان السبب في فشل الكثير من البرامج التي حاولت تحقيق التنمية في تلك الدول. حيث أن التنمية لا تكون إلا من خلال ممارسات الأفراد حيث تزيد قدرتهم على إحداث اضطرابات في القوى الطبيعية وتصل

إلى درجة إحداث تغييرات وتأثيرات على تلك المشاريع والمؤسسات، ولذلك وجب الاهتمام أكثر بالأفراد في سياسة التنمية المستدامة و في برامج الاستثمار الرامية إلى حفز التنمية 12.

**3-5- البعد السياسي :**

تظهر أهمية البعد السياسي في الحد من المشكلات البيئية (الأمن البيئي) ومن أكثر أشكال التهديدات استخدام القوة العسكرية للسيطرة على مصادر البيئة، وعلى الدول إيجاد أساليب تمكنهم من منع استخدام المصادر الطبيعية بشكل يهدد الأمن البيئي، كأسلوب التعاون الدولي فيما يتعلق بالقضايا البيئية وهو فحوى استرتيجية التنمية المستدامة. ومنه فتحقيق التنمية والاستمرارية فيها يحتاج إلى وعي سياسي ومشاركة فعلية للأفراد فهي بمثابة بناءات تنظيمية يشارك فيها الأفراد ويشعرون من خلالها بقضيتهم كأشخاص قادرين على تحديد مصائرهم 13.

**ثانيا-واقع الإدماج المهني للشباب البطال(المفهوم،الأشكال،والمظاهر،وكالات الإدماج المهني)**

**1- مفهوم ( الشباب، الإدماج المهني)**

**1-1- مفهوم الشباب:**

نجد المفهوم الاصطلاحي للشباب بالنسبة لعلم الاجتماع "بمثابة مرحلة يكون فيها الشاب أو الإنسان قادرا ومستعدا على تقبل القيم والمعتقدات الجديدة وأصبحت لهم مطالب قد لا تتصل بإشباع حاجات أساسية ولكنها تتصل بإشباع حاجات اجتماعية محلية. يتطلب إشباعها عادة إعادة صياغة النظام الاجتماعي والاقتصادي، والسياسي بكامله" 14. أما البعض فلهم تحديدهم العلمي والموضوعي الذي يؤكد أن فترة الشباب تبدأ حينما يحاول بناء المجتمع تأهيل الشخص لكي يحتل مكانة اجتماعية ويؤدى دورا أو أدوارا في بنائه الاجتماعي.

ويعرف أيضا بأنه "المرحلة العمرية ما قبل سن 15 سنة يمكن اعتبارها مرحلة إعداد الشباب، وما يلي سن 25 سنة مرحلة الاستفادة مما اكتسبه الشاب من معلومات، ومهارات، واتجاهات قومية واجتماعية" 15

وتعد بذلك مرحلة الشباب من المراحل العمرية التي تتميز بالقابلية للنمو في النواحي المختلفة. أي أن ما قبل 15 هي القاعدة التي يعتمد عليها في إعداد الفرد إعدادا كافيا لاستقبال مرحلة الشباب، أما المراحل ما بعد 25 سنة هي مرحلة الاستفادة من الخبرات والمواقف التي مر بها الفرد خلال شبابه باعتبارها مرحلة تطبيق ما أمكن اكتسابه من قدرات ومهارات خلال مرحلة الشباب وعليه، فالشباب هي مرحلة يمر بها الفرد في حياته ويتكون خلالها نفسيا، وجسميا واجتماعيا حسب الوسط الذي ينمو به وغالبا ما تكون هذه المرحلة بين (15 و35 سنة).

1-2- **مفهوم الإدماج المهني**

ويعرف الإدماج على أنه "انضمام جماعات أو زمرة ذات أهداف متجانسة إلى حد ما إلى بعضها البعض ولكن توجد بينها بعض الفروقات المتعلقة بأساليب قادتها، وقد يكون الاندماج مؤقتا لمواجهة حالة طارئة" 16. كما عرفه أحمد زكي بأنه "المزج بين وحدتين أو أكثر مع بعضها البعض، وفي ميدان الإدارة أو التنظيم يتم الإدماج بين الجمعيات والمنشآت أو غيرها حيث تصبح منظمة واحدة" 17

ويعتبر مفهوم الاندماج هو ذوبان الفرد في مجموعة العملداخل المؤسسة، ليصبح عنصرا فعالا يتأثر ويؤثر في المؤسسة الإنتاجية. كما يستعمل بعض الباحثين مصطلحات أخرى معادلة للاندماج منها: التلاؤم والتوافق والتكيف والتكامل.

**2- أشكـال عمليـة الإدمـاج:**

يتخذ الإدماج في المجتمع أشكالا عديدة نحاول التركيز على البعض منها:

**2- 1- الإدمـاج الاجتماعـي:**  إن الحياة الاجتماعية تتطلب، دمج كل الأفراد الموجودين داخل المجموعات التي تساهم في ترسيخ أسس المجتمع بواسطة علاقاتهم الاجتماعية ولذلك فإن إدماج الفرد في رهطه وفي الحياة الاجتماعية وذلك بتوزيع السلطة، والأدوار والوظائف، بحيث يندمجون مع أعمالهم في تضامنهم.

حيث يعرف الإدماج الاجتماعي بأنه "تكيف الجماعات، والأفراد بطريقة تؤدى إلى تكوين مجتمع منظم بحيث تؤدي هذه الجماعات، أو هؤلاء الأفراد أوجه النشاط الذي ينصرفون إليه، بأقل قدر من التوتر، أو النزاع) 18 وفي قاموس آخر يعرفه بأنه "عملية تنسيقية بين مختلف الطبقات، والرهوط الآتنية أو عناصر أخرى منوعة من المجتمع، داخل كل موحد" 19.

2**-2- الإدمـاج السياسـي:**  باعتبار أن الدولة هي الأساس في عملية الاندماج السياسي بمحاولتها دمج الأفراد فيها، وجعلهم يؤمنون بقوانينها ومبادئها، ويتم ذلك عن طريق النقابة، ووسائل الإعلام ونوضحهما:

- النقـابـة: وينحصر عملها خصوصا في توعية العمال، بنشر مبادئ الحزب وأفكاره، ودمجهم فيه، وبحثهم عن الصرامة في العمل بتحقيق الإنتاج. ويتم ذلك عن طريق عقد أعضائها لاجتماعات لهم 20.

- وسائـل الإعـلام: وهي الصحف، والمجلات، والإذاعة، والتلفزة، التي تلعب دورا هاما وكبيرا في دمج الأفراد بالدولة، وذلك بعرضها وتصويرها للأحداث التي تهم الأفراد بلغة بسيطة فتعبر عن انشغالاتهم وتطرح لهم الحلول،وعلى هذه الصورة تؤثر كل نقابة ووسائل الإعلام في دمج الأفراد 21 .

**2-3- الإدمـاج الثقافـي:**

ويقصد بالاندماج الثقافي التوافق بين معايير ثقافية معينة فكلما كانت درجة التوافق مرتفعة كلما كانت درجة الاندماج مرتفعة أيضا " 22 .

ويتم إدماج الأفراد في الثقافة عن طريق، التراث الثقافي الذي يضم عاداتهم، وأفكارهم واختراعاتهم وتلعب وسائل الثقافة من كتب ومجلات ومحاضرات ومسرحيات دورا هاما في دمج أولئك الأفراد حتى يصبحوا مؤمنين بثقافتهم ويدافعون عنها، ويشاركون في نشرها وتطويرها، وبدورها هي تؤثر عليهم فتغير من سلوكا تهم واتجاهاتهم، وتبلور أفكارهم وترسم لهم مستقبلهم.

**2-4- الإدمـاج المعيـاري:** تلاؤم سلوك الأفراد مع المعايير أي كلما نلاحظ عدم وجود تناقض ومنظومة القيم والمعايير كلما ارتفعت درجة الاندماج، ويمكن تحديد مؤشر الجريمة لتحديد العلاقة بين الفرد وهذه المنظومة.

**2-5- الإدمـاج الاتصالـي:** تبادل الدلائل داخل الجماعة وهنا تتم دراسة شبكة الاتصالات بين الأشخاص، ومثال على ذلك يمكننا افتراض أن النسبة المئوية لأعضاء جماعة معينة تظهر فيها أعراض العزلة الاجتماعية تشكل مؤشرا سلبيا للاندماج الاتصالي" 23 .

**2-6- الإدمـاج الصناعـي:** إن الانتقال من اقتصاد ريفي إلى اقتصاد صناعي طرح مشكل اندماج الشباب في المنشأة الصناعية ويعتبر الفرد مدمجا في عمله، إذا كان يجعل من هذا العمل، غلافا انفعاليا له أهميته وإذا كان العمل يعني الشيء الكثير بالنسبة إليه. وهذا ما تؤكده البنائية الوظيفية التي ترى أن الوظائف الدائمة تشكل من عديد من الوظائف المتساندة، التي تساعد على استقرار المجتمع وحياة الفرد 24.

إلا أن الاندماج بهذا المعنى يصبح كميا فقط ويمكن النظر إلى الاندماج باعتباره يتمثل في ثلاث مظاهر: المعنى الذي يرتبط بالعمل، والشعور بالتوحد مع العمل أو الاقتراب عن العمل ومتضمنا ته بمثابة الاهتمام الأساسي في الحياة 25.

**3- مظاهـر عمليـة الإدمـاج:**

للاندماج مظاهر ايجابية، وسلبية تتجلى في سلوك المندمجين، وفي الأعمال التي يقومون بها وفي علاقاتهم مع بعضهم البعض، أو مع غيرهم. ونحاول تقديمها ولو بإيجاز ونردها في العناصر التالية 26:

**3-1- المظـاهر الإيجابيـة:**

- ارتفاع المعنويات: يشعر الأفراد في المجتمع باعتزاز بالنفس، والقوة، والتفاؤل نتيجة إدراكهم لقيمة العمل وإحساسهم أن مجتمعهم يرعاهم ويحميهم من كل الأخطار، والمشاكل التي ممكن أن تعترضهم.

- الشعور بالأمن والاستقرار: يحس الأفراد بهذا الشعور نتيجة لتلبية مطالبهم وإشباع رغباتهم، فيشعرون بالأمن المادي والنفسي. فالمهنة تؤمن لهم عيشهم وتبعد عنهم الخوف من مستقبلهم.

- نقص التغيب وقلة حوادث العمل: يؤدى اندماج الأفراد في مجتمعهم إلي نقص تغيبا تهم عن العمل، وقلة حوادث العمل، فتزيد إنتاجيتهم، وتحفظ الآلات من الفساد. فينمو المجتمع وتتحقق فيه الرفاهية.

**3-2- المظـاهر السلبيـة:**

- عدم الاستقرار: إن عدم اندماج الفرد مع مجتمعه سواء في عمله أو في علاقاته الاجتماعية أو المهنية يجعله يعيش في عدم استقرار دائم، مما ينعكس سلبا على حياته وحياة عائلته.

- التغيب: كذلك يؤدي نقص الاندماج في المجتمع للأفراد العاملين فيه إلي تغيبهم عن أعمالهم، كلما أتيحت إليهم الفرصة مما يؤثر سلبا على حياتهم العملية والاجتماعية.

- القلق والأمراض النفسية: يصاب الأفراد بالملل، وفقدان قيمة العمل الذي يقومون به نتيجة عدم اندماجهم في المجتمع، فتتكون لديهم أمراض نفسية، وتدفعهم في بعض الأحيان إلى ارتكاب الجرائم، واستعمال العنف لحل مشاكلهم وتضعف معنوياتهم، فيصبحون عرضة للخطر.

- التعالـي: فعلى العامل أن يبتعد عن التعالي، لأن الشخص المتعالي يرفض التغيير ويبرز التعالي من خلال المنافسة بين الأفراد في الحصول على منصب العمل. لأن هؤلاء الأفراد متمسكون بنسق قيمي خاص بهم ويرفضون سواه مما يشعرهم بالقلق ويولد لديهم عدم الأمان.

- المشاكل المختلفة: يصاب الفرد بمشاكل عديدة نتيجة عدم اندماجه منها ما هو اجتماعي، وما هو اقتصادي، وما هو مهني. وهو موضوع دراستنا هذه.

**4- وكــالات الإدمــاج المهني والتشغيـل في الجزائر**

تسعى الدولة في مجال العمل إلى إنشاء مجتمع خال من الفقر والبطالة ذلك من خلال الآليات والاستراتيجيات التنموية المستدامة الواجب إتباعها لتعزيز وترقية التشغيل، وتوفير مناصب العمل الأكثر فاعلية لدمج الفئات الشابة في مجال العمل الفعال. وعليه، ففي إطار مكافحة بطالة الشباب الجزائري سطرت الدولة عدة برامج لإنشاء عدد كبير من مناصب العمل اعتمادا على الإمكانيات المتاحة. ولذلك جاءت قرارات لتنظيم هذه البرامج، وفيما يلي أهم البرامج التي اعتمدتها الدولة 27:

**\* برنامج التكوين:**

إن معرفة الشاب المقبل على العمل خاصة لأهمية التكوين، واقتناعه بفائدته يجعله يبدي اهتماما أكبر بالموضوع. وهذا يخدم عملية التكوين في حد ذاتها ويسهل عليها مهمتها. وحتى تمكن عملية التكوين تحقيق أهدافها لابد أن يراعى جانب قناعة المتدربين وذلك بوضع تخطيط محكم لها مسبقا. حيث تسهر المؤسسات على تكوين أفرادها تكوينا يسمح لهم بالتطور المتوازن والمستمر والرفاهية.

وبالتالي يظهر دور الشاب في هذه العملية بحيث يقدم قوة عمله التي تتبلور في المنتجات التي يشارك في إنتاجها وتتوقف كمية ونوعية العمل المقدمة خاصة على نوعية قوة العمل المنفقة والتي تتكون من مجموعة عوامل فيزيولوجية ومعنوية وهذه الأخيرة تتمثل في كل ما تلقاه الشاب من تعليم وتكوين خلال حياته. وكلما كانت طرق التعليم والتكوين ذات مستوى جيد يحصل الشاب على كفاءة عالية، وهذا ما يلاحظ في المجتمعات التي خطت أشواطا معتبرة للحصول على جودة التعليم والتكوين بينما نجد العكس في الدول النامية 28.

**\* برنامج التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة:** تعتبر المؤسسة الصغيرة اليوم محور الدراسات الاقتصادية باعتبارها كيانا مختلفا في حجمه، وفي طريقة تسييره وإستراتيجيته مما يؤكد هذا التوجه هو تنامي الدعوة إلى زيادتها وترقيتها نظرا لمميزاتها المتمثلة في:

- سرعة الاستجابة لحاجات السوق ذلك لصغر حجمها وقلة التخصص، وضآلة رأسمالها وهي عوامل تسمح بتغيير درجة النشاط وطبيعة.

- قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارا لعدد العاملين بها يساعد على اتخاذ القرار بسرعة كما يمكن من استقرار اليد العاملة بها. وقلة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة من نتائج البحث العلمي

إن إنشاء مؤسسة مهما كان دورها أي إنتاجها (سلع وخدمات) وخاصة المؤسسة الصناعية تعمل على توفير مناصب العمل. ويختلف عددها نظرا لكبر أو صغر حجم المؤسسة وتبعا للحيز الزماني والمكاني الذي توجد فيه، وهي بذلك تسمح بامتصاص البطالة من المجتمع إلا أن العمالة فيها تتحدد بنوع التكنولوجيا المستعملة29.

تمثل وكالات الإدماج المهني والتشغيل أداة فاعلة وهامة لتنفيذ سياسات الدولة تجاه تنمية سوق العمل، واعتباراً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم وما ينتج عنها من تأثيرات مباشرة على الوضع التنموي بالبلاد فقد بات من الضروري تفعيل دورها من حيث تنشيط سوق العمل بهدف تطويرها وجعلها تواكب التغيرات على الساحة الوطنية. وتوفير الخدمات الضرورية للباحثين عن عمل ولأصحاب المؤسسات الاقتصادية وتمكين الدولة من متابعة تطور مؤشرات سوق العمل وطنياً ومحلياً وقطاعياً قصد اتخاذ السياسات الضرورية والملائمة لضمان التوازنات داخل هذا السوق.   
وفي هذا السياق كان لزاماً على وكالات التشغيل السعي إلى تطوير موارده البشرية وتحقيق الأهداف التالية:   
• رصد وجمع المعلومات عن الباحثين عن العمل ومساعدتهم على الاندماج في سوق العمل .   
• البحث وجمع المعلومات عن فرص العمل والشواغر الوظيفية وشروط شغلها .   
• جمع المعلومات عن أوضاع المنشآت الاقتصادية والعاملين لديها وعن احتياجاتها من العمالة المؤهلة  
• تعريف الشباب ببرامج التدريب المتاحة للمساعدة على رفع كفاءتهم المهنية ومسايرة المستحدثات في وسائل الإنتاج لضمان استقرارهم في عملهم.   
• تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه المهني للباحثين عن العمل حول فرص العمل والتدريب المناسبة لتيسير إدماجهم في سوق العمل.   
• خزن كافة المعلومات حول سوق العمل واستغلالها ومعالجتها طبقاً لنظام معلومات سوق العمل وإعداد

        وهناك العديد من الوكالات التي يمكن ذكرها لا على سبيل الحصر ومن أهمها:

**5-1- مركز البحث عن العمل (CRE):**

في إطار عملية تنظيم التوظيف تقوم الدولة الجزائرية مثل الدول الأخرى كتونس ومصر والسعودية بوضع مكاتب أو مراكز للبحث عن عمل. وتقوم هذه المراكز وفق القوانين المخولة لها بعدة مهام أهمها: توفير البيئة الجيدة للعامل، وصاحب العمل ليعمل كلهما في جو سليم. ولذلك هناك عدة مواد تعمل بها منها المادة 22 من قانون العمل الجزائري.

كما تحتوي هذه المراكز على مستشار التشغيل والتوجيه المهني بالوكالة وله عدة مهام أساسية لمساعدة الشّباب والكهول من الجنسين على تنمية حظوظهم في الاندماج المهني، وتفعيل مساعيهم في البحث عن شغل أو العمل لحسابهم الخاص.

**5-2-الوكالة الوطنيــة للتشغيـل:**

         مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 90/259 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم : 71/42 المؤرخ في : 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم : 62/99 المؤرخ في : 29نوفمبر 1962.  
 وبذلك نلاحظ أن الوكالة وبعد تغيير التسمية تعتبر من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجـزائر، ومهمتها الأساسية كما ذكرنا هي تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض و الطلب، وتلعب في هذا الشأن دورا أساسيا في التقريب بين:  
-   طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات.   
-   أصحاب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العمومي والخاص.  باستثناء طبعا الإدارة العمومية التي يخضع التشغيل فيها لإجراءات أخرى تحت إشراف المديرية العامة للوظيف العمومي.

     أما من جانب التنظيم فإن الوكالة مهيكلة بطريقة تسمح لها بالتواجد في كل مناطق الوطن وتتكون هياكلها من:  المديرية العامة و.  10 وكالات جهوية.  أكثر من 157 وكالة محلية.

    وتعتبر الوكالة المحلية للتشغيل هي الخلية الأساسية في هذا التنظيم وهي التي تستقبل المتعاملين معها سواء من طالبي العمل أو أصحاب العمل، ويمكن تلخيص مهامها كما يلي:   
- استقبال طالبي العمل من الجنسين لتسجيلهم بعد جلسة الحوار الأولى حسب مؤهلاتهم ورغباتهم في المنصب الذي يسعون إليه أو توجيههم وفقا لاستعداداتهم إلى برامج أخرى.  
- تتلقى عروض العمل وتعمل على ربطها بالطلبات ضمن بطاقية موزعة حسب المهن والقدرات، وفي هذا المجال فإنها تبادر إلى برمجة زيارات إلى أصحاب العمل من أجل تفعيل سوق الشغل.  
**5-3- مديرية التشغيل بالولايـة :**  
         أنشئت بموجب المرسوم :02/50 المؤرخ في : 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي وموجودة في كل ولاية من الولايات 48 حسب التقسيم الإداري للجزائر.  
      تتشكل مديريات التشغيل من مصالح تتفرع عنها مكاتب وأما مهمتها الأساسية كما جاء في المادة 03 من مرسوم إنشائها فهي تطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل وترقيته وبعثه وتضعها حيز التنفيذ.  
     وتقوم حاليا بتنفيذ ثلاثة برامج هامة من البرامج الوطنية لترقية الشغل لحساب وكالة التنمية الاجتماعية، وهذه البرامج ترمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة ومباشرة ممولة من طرف الدولة وهي:

- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية:  
          وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة وهو موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهـم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير وهو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة.

-برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف اليد العاملة :   
     وهو برنامج  تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات وبالخصوص في المناطق النائية والمحرومة.  
- برنامــج عقــود ما قبل التشغيل:  
     ويعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا كما ذكرنا، موجه لإدماج الشباب المتحصليـن على شهادات جامعية الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة.  
     وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم : 98/402 المــؤرخ فـي : 02/12/1998 و يهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة.

       ونحاول التعرض كذلك وباختصار إلى أجهزة وبرامج للتشغيل تعتمد على صيغة أخرى في الإدماج وهي دعم المبادرين من أجل خلق نشاطات لحسابهم الخاص، وسنتناول في هذا الصدد كل من جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وجهاز الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر.

**5-4- الوكالة الوطنية لدعم تشغـيل الشباب:**   
     هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1997، ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري، ومن الأهداف الأساسية لهذا الجهاز :

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.  
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.  
- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع.  
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.  
- ضمان متابعة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وفي حالة توسيع النشاط.

**ثالثا- إستراتيجية التنمية المستدامة في تحقيق الإدماج المهني في ظل التحديات المستقبلية.**

نظرا للإشكال السائد في الإدماج المهني الذي يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأنظمة المجتمعية في الجزائر، وفي ظل النقص الملحوظ في التنمية في جميع المجالات (المادية والبشرية) داخل المجتمع الجزائري، فإن الجزائر تعيش مرحلة من تناقض بين ما هو مطلوب منها وما هو موجود مما يجعلها عاجزة أمام هذه الفئة من أفرادها لإيجاد حل لإشكالية الإدماج المهني لفئة الشباب الذين يعتبرون أهم مورد تتميز به الدولة الجزائرية. ولكن طالما أن إمكانية الدولة محدودة وآفاقها التنموية محصورة فان إشكالية الشباب تبقي حبيسة إشكالية التنمية في المجتمع ومتأثرة بكل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية عليها.

وهكذا نربط الشباب الجزائري بالتنمية المستدامة في مجتمعهم المتجه نحو دعم التطوير العلمي والتكـنولوجي والثقافي وهذا التطوير يحتاج أساسا إلى المشاركة الايجابية من الشباب، تلك التي تقوم بدورها على تدريبهم على إدراك واستيعاب مقومات التنمية فتكون اتجاهاتهم وشخصياتهم أكثر قدرة على الانجاز فالشاب يتطلع باستمرار إلى تبني كل ما هو جديد.

وقد كشفت بعض الدراسات على أن الأفراد يميلون إلى التوافق بشكل أفضل إذا تمت تنشئتهم في مناخ يسمح لهم بأن يشاركوا في عملية صنع القرار 30 . أي المشاركة في عالم الكبار وبخاصة عالم العمل وهذه حقيقة هامة كشفت عنها الدراسات الحضارية المقارنة ويمكن الانطلاق منها لدعم برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية كالجزائر. وبالتالي يجب أن يتحمل الشباب مسؤولياتهم أو على الأقل أن يشاركوا الكبار مسؤولياتهم وأن يتم ذلك كله في مناخ ييسر لهم اكتساب مزيد المهارات الاجتماعية. فالشاب يختار العمل المناسب له 31 .

ومعايشة الشباب الجزائري ضمن إشكالية عدم الإدماج المهني في مجال العمل فيعاني من العيش في ظروف غير ملائمة وبين أن يهاجر ويعيش ظروف حياة ملائمة وهذا ما دفع الكثير من الشباب للهجرة القانونية، وهم اللذين يحملون الشهادات، كما أن هناك من الشباب اللذين يهاجرون بطرق غير قانونية، ويتحملون صعاب الهجرة ومنهم من لم يهاجر ويتحمل الظروف السيئة في مجتمعه.

وعليه، يكمن دور المجتمع بمؤسساته في توجيه الشباب إلى الطريق الصحيح ذلك بالعمل المنظم من أجل استيعاب الشباب للمثاليات الأساسية والمبادئ التي ترتكز على فهم علمي دقيق لتطور وتغير المجتمع عبر طريق التنمية المستدامة في كل المجالات خاصة الاقتصادية والمهنية منها.

إن حركة الشباب الجزائري لا تنفصل مطلقا من حيث خصائصها عن الحركة العالمية إذ هناك أوجه التقاء بين الظروف المؤثرة في أوضاعهم واتجاهاتهم بصفة عامة ولكن علينا النظر إليه كقوة وطاقة كبرى يمكن استثمارها وإتاحة الفرص لها للمساهمة الايجابية في كافة مجالات التنمية لأنهم يستشعرون الحيرة والقلق فهم لا يعرفون ميولهم الحقيقية ولا كيفية اختيارهم لمستقبلهم المهني وهذا بدوره يضعف من فاعليتهم في الإسهام من أجل النهوض بالمجتمع الجزائري.

ولذلك، فعلي المجتمع الجزائري من خلال إشكالية الإدماج المهني كإشكال أساسي يعاني منه أن يسارع إلى انتهاج إستراتيجية تنموية مستدامة فاعلة، يؤسسها خبراء متخصصون، ويتابعون تنفيذها، من أجل إحداث تغير ايجابي على حياة الشباب خاصة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي الخروج من إشكالية الإدماج المهني والتشغيل الذي يعد هاجس يقلق الشباب الجزائري.ويمكن إيجاز هذه الإستراتيجية فيما يلي:

- المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال الحاضرة والمستقبلية من خلال الاستخدام الفعال للأرض والاستخدام الأقل إسرافا للموارد المتجددة إلى جانب الإبقاء على التنوع البيولوجي.

- الحفاظ على الموارد يتطلب نماذج تنموية تهتم باستهلاك طاقة أقل للحفاظ على إنتاجية الأرض بمعنى أن هدف التنمية المستدامة هو التأكيد على ضرورة وجود تجانس بين التنمية واستخدام البيئة.

**-** تجنب إفساد وتلويث البيئة ومن ثم تجنب التنمية التي تؤثر على صحة الإنسان، إلى جانب تعزيز الكفاءة البيئية في المناطق المستنزفة والملوثة.

- العدالة الاجتماعية التي أصبحت قضية أساسية لتحقيق هذه الإستراتيجية التنموية الجديدة لأن محك إشباع الحاجات قد لا يكون كافيا للسيطرة على البيئة للأجيال المستقبلية.

- الاهتمام بالتصنيع ويهدف إلى تنمية الاقتصاد وخلق مناصب عمل جديدة وينبغي ضمن هذه الإستراتيجية أنهتم بالموارد البشرية والمتمثلة في الشباب.

وأما فيما يخص التحديات التي تواجه النظام الاقتصادي: يمر العالم بتغيرات كبيرة في النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية. وانطلاقا من أهمية العمل في تكوين وتنمية المجتمع، فإن التغيرات الكونية تجعله أمام جملة من التحديات . بعض هذه التحديات ذات الطابع المحلي وأخرى عالمية الطابع، ويمكن تعميمها على هذه المنظومة بأكملها، ومن ضمن هذه التحديات ما يلي:

- التحدي الاقتصادي والمتمثل في المحاولات المشبوهة لترويج ما يسمي بالخصخصة واقتصاد السوق والتجارة الحرة العالمية وسطو الشركات الكبرى عابرة القارات ومتعددة الجنسية على الاقتصاد العالمي.

* التحدي التعليمي والذي يظهر جليا في عدم امتلاك سياسيات واستراتيجيات تعليمية واضحة الأهداف وبما كبل المؤسسات التعليمية في أطر عاجزة عن تشكيل العقل العربي القادر على الإبداع والإنتاج والتعامل مع الواقع المهني بكفاءة وفاعلية.
* التحدي السياسي والمتمثل بوقع العديد من الأنظمة العربية تحت هيمنة القوى المعادية للأمة، ويتجلى ذلك بدعوات هذه الأنظمة لتصفية قضية الأمة المركزية.
* التوسع في توفير فرص العمل وخلق المؤسسات لمواجهة الطلب المتزايد.
* موائمة مخرجات التعليم مع قطاعات العمل وتنوع وسرعة تغير متطلبات سوق العمل.
* التغير المستمر في تصميم البرامج التنموية وتطويرها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع.
* تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة.

إن التحديات المتلاحقة التي تمر بها منظومة العمل، أهلتها لتكون قادرة على مواكبة التطورات وعلى المساهمة في صنع التغيرات. فإن مسؤولية عظيمة تقع على عاتقها في تحمل مجابهة أية تحديات طارئة، سواء كانت تتعلق بالمجتمع بمفهومه الواسع أو المنظومة المهنية التي تعد وتؤهل أجيال المستقبل

- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مناصب عمل متنوعة.

**رابعا- نتائج الدراسة الميدانية:**

ومن بين ما تسعي إليها هذه الدراسة هو الحصول على المؤشرات الميدانية عن واقع عملية إدماج الشباب الجزائري في ظل إستراتيجية التنمية المستدامة ووفق الشروط الموضوعية للإدماج التي تضعها معظم المؤسسات الصناعية الاقتصادية والتي يلخصها سؤال الإشكالية السابق الذكر وهو محور الدراسة الميدانية، المنبثقة من خلال توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 100 مفردة مدمجة من الشباب تم إدماجهم ضمن المؤسسات الاقتصادية الصناعية الجزائرية، موزعة على مؤسستين صناعيتين بولاية باتنة. وكان من أبرز نتائجها ما جاء في الجداول الآتية من بيانات يبدو أن لها فائدة أمبريقية، لشرح وتدعيم غرض هذه الدراسة.

جدول رقم1

يتعلق بارتباط طريقة إدماج الشباب بالعمل الجديد ومستواهم التعليمي

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الموضوع  البدائل |  | طريقة | إدماج | الشباب | بالعمل | الجديد |  |  |
|  | بصعوبة |  | بسهولة |  | عادي |  | المجموع |  |
|  | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| ابتدائي | 27/ 19.16 | 27% | 00 | 00 | 10/ 7.03 | 10% | 37 | 37% |
| متوسط | 19 /15.90 | 19% | 05/ 8.4 | 05% | 06/ 5.7 | 06% | 30 | 30% |
| ثانوي | 07 / 4.84 | 07% | 18/7.84 | 18% | 03/ 5.32 | 03% | 28 | 28% |
| جامعي | 00 | 00 | 05/1.4 | 05% | 00 | 00 | 05 | 05% |
| مجموع | 53 | 53% | 28 | 28% | 19 | 19% | 100 | 100% |

**معامل التوافق = 0.5677** المصدر: استمارة الاستبيان

يتم حساب معامل التوافق\* باستخدام القانون الآتي: معامل التوافق = ث – ن

ث

حيث ث = مج( قيمة الخانة الأولي)2 + قيمة الخانة الثانية )2 + ....+( قيمة الخانة ن)2

ص1 ص2 ص ن

حيث ص1=مج العمود الأول x مج الصف الأول

المجموع العام

تشير النتائج العامة، أن إعادة إدماج الشباب في العمل الجديد وفق مؤهلاتهم العلمية يتسم"بالصعوبة" بنسبة (53%)من مفردات العينة، بينما تشير نسبة(28%) أن الاندماج تم بطريقة "سهلة".في حين نجد نسبة( 19%) تبين أن الاندماج تم بطريقة "عادية"، وما يمكن استخلاصه من خلال هذه النسب أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما كانت عملية اندماج الشباب في العمل الجديد كانت العملية سهلة ويمكن توضيح ذلك من خلال معامل التوافق المقدر ب(**0.5677**) و هي تدل على أن **الارتباط متوسط.**

جدول رقم2

يوضح الشروط التي تفرضها المؤسسة للإدماج المهني للشباب

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الموضوع  البدائل | شروط إدمـاج | الشبـاب | المجموع |  |
|  | ت | % | ت | % |
| الخبرة | 35 | 35% | 35 | 35% |
| الشهادة | 60 | 60% | 60 | 60% |
| أخرى | 05 | 05% | 05 | 05% |
| المجموع | 100 | 100% | 100 | 100% |

المصدر:استمارة الاستبيان

تخضع عملية الإدماج لشروط أساسية في عملية تعيين الشباب في مناصب عمل جديدة. وذلك ما تؤكده نسبة ( 60%) المتعلقة بالشهادة (المستوى التعليمي)، ثم تليها نسبة ( 35 %)وهي تمثل الخبرة(الكفاءة المهنية). والملاحظ من خلال هذه النسب أن شرط الشهادة والخبرة من أهم الشروط التي تفرضها المؤسسات.

جدول رقم 3

يتعلق بارتباط وجود صعوبات في تكيف الشباب في العمل الجديد ونوعها

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الموضوع | وجود | صعوبات | في التكيف | بالعمال | الجدد | ونوعها |
| البدائل | نعم |  | لا |  | مج |  |
|  | ت | % | ت | % | ت | % |
| صعوبة الإدماج | 16/ 14.56 | 16% | 00 | 00 | 16 | 16% |
| عدم تكافؤ كفاءات الشاب بالمنصب | 05/ 4.55 | 05% | 00 | 00 | 05 | 05% |
| نوع عقود العمل في نظام المؤسسة | 70/ 63.7 | 70% | 00 | 00 | 70 | 70% |
| أخرى | 00 | 00 | 09/ 0.81 | 09% | 09 | 09% |
| مجموع | 91 | 91% | 09 | 09 | 100 | 100% |

**معامل التوافق = 0.702** المصدر:استمارة الاستبيان

تشير نتائج الجدول أن نسبة (70% )من أفراد العينة تصرح بوجود صعوبة في التكيف مع المحيط التنظيمي للعمل ويرجع ذلك لنوعية العقود التي يوفرها النظام المؤسساتي (العام والخاص). فهذه العقود معظمها عقود مؤقتة أو محدودة المدة، بينما نجد نسبة تقدر ب(16%) ترى أن هذه الصعوبات تكمن في الشروط المرتبطة بعملية إدماج الشباب. في حين نجد نسبة(9%) يرون أنه ليست هناك صعوبات لأنهم عمال مؤقتين ولمدة محددة. وهذا ما يؤكده مؤشر معامل التوافق الذي يبين مدى الارتباط بين وجود صعوبات في الإدماج ونوعها، حيث نجد قيمة الارتباط تقدر ب(**0.702**) وهي تدل على أن **الارتباط قوي.**

ويمثل الجدول الأخير إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية في اتخاذ إستراتيجية تنموية لعملية الإدماج المهني للشباب من خلال عملية التكوين الذي يعود على الشباب البطال سواء الذي تم مدمجه في العمل أو في طريق الإدماج المهني في ظل التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات.

جدول رقم4

يتعلق بارتباط فائدة تكوين الشباب المدمجين ومستواهم العلمي

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الموضوع  البدائل | يوضــح فائـدة التكويـن وعلاقتــه بالمستوى التعليمـي | | | | | | | | |  | |  | |  | | | |
| ابتدائي |  | متوسط |  | ثانوي |  | | جامعي | |  | |  | | مج | | | |
| ت | % | ت | % | ت |  | % | | ت | | % | | | | ت | | % |
| التحكم الجيد في العمل |  |  | 08/ 4.5 | 08% | 07/4.2 | 07% | | 00 | | 00 | | | 15 | | | 15% | |
| اكتساب تقنيات جديدة | 52/ 2.9 | 05% | 00 | 00 | 00 | 00 | | 03/0.4 | | 03% | | | 08 | | | 08% | |
| الاستقرار في العمل  (الاندماج) | 25/23.3 | 25% | 15/18.9 | 15% | 21/17.64 | 21% | | 02/3.15 | | 02% | | | 63 | | | 63% | |
| التكوين لا يرفع القدرات | 07/5.18 | 07% | 07/ 4.2 | 07% | 00 | 00 | | 00 | |  | | | 14 | | | 14% | |
| مجموع | 37 | 37% | 30 | 30% | 28 | 28% | | 05 | | 05% | | | 100 | | | 100% | |

**معامل التوافق=0.74** مصدر:استمارة الاستبيان

تبين النتائج العامة، أن نسبة(63 %) أن التكوين يساهم في استقرار الشاب المدمج (الإدماج)، أما نسبة( 15%) ترى أن التكوين يساهم في التحكم الجيد في العمل ومتطلباته، وتليها نسبة(14%) وهي تمثل الفئة التي أكدت أن التكوين لا يساهم في تحسين قدرات الشباب المدمجين ويرجع ذلك لتمتعهم بخبرة سابقة، وأن وظائفهم بسيطة لا تحتاج إلى تكوين. نستنتج من المعطيات الإحصائية أن التكوين يساهم في تطوير القدرات المعرفية للشباب المدمجين. وذلك ما تم تأكيده فعلا من خلال حسابنا لمعامل التوافق الذي نجد قيمته **تقدر ب( 0.74) وهي تدل على أن الارتباط قوي.**

**الخاتمة**:

ولعلى الخلاصة التي يمكن الوصول إليها هي إيجابه عن الأسئلة الفرعية التي انبثقت عن السؤال الجوهري الذي تم طرحه منذ بداية هذه الدراسة وهذه الإجابات ما هي إلا ترجمة من الفقرات النظرية والميدانية للدراسة، حيث تشير إلى أن واقع الشباب الجزائري ضمن إشكالية الإدماج المهني ومدى تأثره ببرامج التنمية المستدامة في الجزائر يمكن تلخيصها في مجموعة من النتائج الآتية:

- لقد أوضحت الدراسة أن تجريد الشباب من عنصر تحقيق الذات وجعله يعيش ويعاني من إشكالية الإدماج المهني في حياته بصورة مستمرة داخل الحركية الاجتماعية، إشكالية سببها ضعف في التنمية المجتمعية ولحل هذا الإشكال على المسولين في هذا المجتمع توفير إستراتيجية تنموية شاملة ومستدامة، تحتوي على برامج عملية ومدروسة وفعالة مراعين في ذلك كل التغيرات التي تمس المجتمع بكل أنظمته.

- لقد قدمت الدراسة تحليلا لعملية إدماج الشباب مع ما يرتبط بها من آثار وأبعاد نفسية واجتماعية واقتصادية. ولقد أخذنا من هؤلاء الشباب الجزائري واللذين تم إدماجهم كنموذج، وقدمنا فيه شرحا لمختلف العمليات التي تتم بها عملية الإدماج المهني التي تتميز بالصعوبة في وضع شروطها والصرامة في تنفيذها.

- أوضحت الدراسة أن مكان العمل بمختلف مؤسسات النظام المؤسساتي الجديد يشكل مساحة حية للنشاط الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى الاستقرار الذي يبحث عنه العامل.

- أكدت الدراسة أنه من الناحية المهنية تخضع عملية إدماج الشباب لعدة معايير علمية أهمها المؤهلات العلمية والمهنية، وتؤكد ذلك نسبة ( 52%) التي تمثل مؤهلات علمية، وتليها نسبة (48%) وتمثل مؤهلات عملية. أين كشفت لنا المعطيات الميدانية أن المؤسسات الصناعية ركزت على معايير جديدة أهمها الكفاءة المهنية والمستوي التعليمي، وهو ما يؤكد **صدق الفرضية الأولي**.

- كما بينت الدراسة أن نسبة (55%) من مفردات العينة ترى أن المؤسسات الحالية باختلافها بين العامة والخاصة لا توفر مناصب كثيرة لدمج الشباب بصورة دائمة وهذا ما يمثل واقع هذه الفئة. وأن ما تحصلوا عليه من وظائف تم بصعوبة، وهذا يعود لعمليات الاستثمار القليلة التي تقوم بها هذه المؤسسات في خلق فروع جديدة ومناصب عمل جديدة. وفي هذا الإطار يمكن القول إجمالا أن المؤسسات الصناعية التي أجريت بها الدراسة الميدانية هي غير قادرة على إدماج جميع الشباب البطال وهو دليل كاف أبرز مدى ضعف الآليات المستخدمة من طرف النظام المؤسساتي الجديد في الجزائر في استيعاب هذه الطاقات من خلال الاستراتيجيات الضعيفة للتنمية المستدامة.وهذا راجع بسبب الإختلالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تعرفها المؤسسات وتعيق تحقيق أهدافها وفشل هذه الإستراتيجية في إحداث التوازن في سوق العمل. والدليل على ذلك الأعداد الهائلة من البطالين الذين يتزايدون يوميا في سوق العمل.

- كما توصلت الدراسة إلى أن إستراتيجية التنمية المستدامة في خلق فرص عمل جديدة هي قليلة جدا أمام الزيادة الهائلة من العاطلين عن العمل والذين يتزايدون بالآلاف كل سنة وهو يشكل تحدي للإستراتيجية التنموية التي تقوم بها الدولة من خلال مؤسساتها الاقتصادية. مما يشير إلى الأخطار المستقبلية التي تواجهه هذه الإستراتيجية. وهذه النتائج تؤكد **عدم صدق الفرضية الثانية**.

- وتوصلت الدراسة كذلك لنتيجة تبين أن بعض المؤسسات في كثير من الحالات تتبع استراتيجية تنموية مستدامة تتمثل في تكوين الشباب بعد إدماجهم بهدف رفع مستواهم المهني من خلال برامج التعليم والتدريب التي هي رغم نقصها وارتكازها على فئة عمالية دون أخرى إلا أنها أعطت ثمارها على الفئات العمالية الشبابية المعنية بهذه العملية. وأما من حيث الرفع من وتيرة التشغيل فهي قليلة أو تنعدم في كثير من المؤسسات نظرا لظروفها المالية التي تعانيها. وهذا ما يؤكد **صدق الفرضية الثالثة**.

#### ومن خلال النتائج السابقة يمكن القول إجمالا أن الإستراتيجية التنموية التي تقوم بها الدولة من خلال مؤسساتها هي غير كافية مقارنة مع أعداد البطالين الذين هم في تزايد مستمر وأما بخصوص السؤال الجوهري إلى أي مدي يمكن أن تتحقق عملية الإدماج المهني للشباب البطال في ظل إستراتيجية التنمية المستدامة، يمكن القول أن هذا الواقع الذي تتخبط فيه هذه الشرائح الاجتماعية(الشباب) يعتبر في نظرنا دليلا قاطعا على قلة المشاريع التنموية المستدامة في خلق فرص العمل الجديدة.

**بيبليوغرافيا**

1- بيومي، محمد احمد، علم الاجتماع الثقافي، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 2002، ص 130 .

2- سعدي، بزيان، الشباب الجزائري في المهجر والبحث عن الهوية الثقافية، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب ،1986، ص 49 .

3- عدون، ناصر، اقتصاد المؤسسة، الجزائر: دار المحمدية،. 1998، ص .

5- سحر، قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية، أعمال المؤتمر المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2006، ص 25.

6- محمد عزت محمد إبراهيم، محمد عبد الكريم ربه، اقتصاديات الموارد، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 294.

7- عبد الله، محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع الصناعي، الإسكندرية: مطبعة البحيرة، ط2، 2009، ص376.

8- خليل، محمد حسن الشماع ، خضير كاضم حمود ، نظرية المنظمة ، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص357 .

9- محمد، السيد عبد السلام ،التكنولوجيا الحديثة ،سلسلة المعرفة ، المجلس الأعلى للثقافة و الفنون والآداب عدد 53، الكويت، 1982، ص53

10- المرجع نفسه، ص-ص. 90-91.

11- إحسان، حفظي، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية: دار المغرفة الجامعية، 2006، ص 140.

12- نفس المرجع، ص147.

13- المرجع نفسه، ص 143

14- عدلي، سليمان. (1999**).** مسؤولية الشباب في مجتمعنا الثائر ، بيروت: المكتبة المصرية، 1999، ص. 21.

15- سيد، صبحي**.(**2002**). "الشباب ..وأزمة التعبير"**.سلسلة شبابنا آمالنا، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر. 2002، ص. 31.

16- بدوي، أحمد زكي. (1982). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،بيروت: مكتبة لبنان، 1997، ص. 171 .

17- نفس المرجع ، ص .

18- حيدر إبراهيم على، "**تعزيز الاندماج الاجتماعي**". ورقة عمل مقدمت في اجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية، عمان، 1995، ص. 774.

19- Alain birou. bocbulaire des services sociales , edutions ouvrières ,art ,integration paris ,. (1966 p.145.

20 - الموسوي، ضياء مجيد**،** سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، الجزائر: د م ج، 2007، ص 74.

21- بدران، عمر حسن أحمد**،** الإنسان والإعلام، المنصورة: حزيرة الورد،، 2002، ص11.

22- الجويلي، ومحمد الهادي، مجتمعات للذاكرة، مجتمعات للنسيان، الجزائر: سراس للنشر، 1994، ص38.

23- نفس المرجع ، ص40.

24- الأسود، شعبان الطاهر، علم الاجتماع السياسي قضايا الأقليات بين العزل والإدماج، القاهرة: الدار اللبنانية، 2003،ص 39**.**

25- باركر، وآخرون**،** علم الاجتماع الصناعي، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1972،ص. 229.

26- مخلوف محمد، "**انتقال اليد العاملة الريفية إلى الصناعة، الاندماج والاغتراب**"، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، الجزائر، 1984،ص 264.

27- مباركي محمد الهادي.، " المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المفهوم والدور المرتقب"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، قسنطينة، جامعة منتورى. ، 1999، ص 132.

28 - عدون، ناصر، المرجع السابق، 67.

29- نفس المرجع، ص85.

30- محمد، على محمد،الشباب العربي والتغير الاجتماع، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985، 10.

31- عز الدين، منصور، مشاكل الشباب المعاصر تحت رعاية الإسلام، ط1. ليبيا: دار اقرأ للنشر، 1985، 41.

**- التقارير الرسمية والمراسيم التشريعية**

1- تقرير لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير دورية لسنة 2002ـ2003.

3- منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، الندوة الإقليمية عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر، طرابلس، 11-13/7/2005. .

1. [↑](#footnote-ref-2)